الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الإجتماعية

كلمة السيد عصام الأحمر، وزير الشؤون الاجتماعية

في – فعالية الإتحاد الإفريقي حول "لا تنمية اجتماعية بدون إدماج : تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كضرورة قارية"

يوم الخميس 6 نوفمبر 2025

12h45 – 11h30

القاعة 7 مركز قطر الوطني للمؤتمرات

بسم الله الرحمان الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة،

السيد رئيس لجنة الاتحاد الإفريقي،

حضرات السيدات والسادة الكرام،

يسعدني في مستهل كلمتي أن أتوجه بفائق عبارات الشكر والتقدير إلى لجنة الاتحاد الافريقي على إتاحة الفرصة لتونس لتقديم هذه المداخلة.

إن خيار العدالة الاجتماعية الذي جعل منها السيد رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد محورا لعملية التنمية الشاملة يقتضي ضرورة تحقيق الإندماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة.

لقد كرّس الدستور التونسي حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحماية من كل أشكال التمييز مع ضمان الاندماج الكامل لهم في المجتمع. إذ وضعت بلادنا منظومة تشريعية متكاملة في إطار مقاربة حقوقية مبنية على العدالة الاجتماعية تضمن لهم الحق في التعليم والتربية المختصّة والتكوين والعمل والرعاية الصحية والتأهيل إضافة إلى النفاذ إلى المرافق الترفيهية والثقافية والرياضية وذلك في تناغم مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادقت عليها بلادنا سنة 2008.

كما عملت تونس على توفير خدمات متخصّصة للأطفال والكهول ذوي الإعاقة، بهدف تأهيلهم وتطوير قدراتهم وتنمية مهاراتهم من خلال شبكة من المؤسسات العمومية والمراكز المختصّة التابعة للجمعيات متواجدة بكامل أنحاء البلاد وذلك في إطار التكامل بين الدولة والمجتمع المدني في تقديم مختلف الخدمات الرعائية والادماجية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

هذا وتضم هذه الشبكة المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة، وهو مؤسسة نموذجية تُعنى بالتأهيل الشامل والتكوين والدراسات والبحوث في مجـال الإعاقة بالإضافة إلى **مركز مختص في صنع الآلات المقوّمة للأعضاء والأجهزة التعويضية، يُساهم في إعادة التأهيل الجسدي والوظيفي للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تصميم وتركيب تجهيزات متطورة مطابقة للمعايير الفنية الدولية تساعدهم على استعادة استقلاليتهم.**

ونحن نسعى إلى تطوير هذا المركز ليكون له بعد إقليمي في ظل الحاجة الأكيدة لخدماته لإعادة تأهيل وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة اليومية. وإننا على استعداد لإرساء شراكات مع الدول الافريقية لا سيما من خلال تقديم الدعم الفني بما يمكّن من الإستفادة من خدماته.

ومن جهة أخرى، وإيمانا منها بأهمية التمكين الاقتصادي لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة بعيدا عن كل أشكال التهميش والإقصاء، عملت تونس على وضع خطوط تمويل وقروض بلا فوائد لفائدة هذه الفئة لخلق فرص عمل لائقة ومشاريع تساهم في تحقيق استقلاليتهم وضمان العيش الكريم لهم.

وفي إطار سعيها الدائم إلى تطوير سياساتها الاجتماعية وتعزيز جودة الخدمات المقدّمة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، شرعت تونس في إستغلال منظومة معلوماتية وطنية مخصّصة للأشخاص ذوي الإعاقة تهدف إلى رقمنة الإجراءات الإدارية والخدمات الاجتماعية الموجّهة لهم، بما يضمن المزيد من الشفافية والنجاعة وسرعة الاستجابة. وسيتمّ قريباً الشروع في توزيع بطاقات إعاقة رقمية وتطوير سجل وطنيّ لذوي الإعاقة بما سيمكّن من توفير مؤشرات دقيقة تُساعد على وضع سياسات عمومية أكثر دقّة وفاعلية.

كما تم تطوير آليات النهوض بهذه الفئة من خلال وضع مجموعة من البرامج:

- الدمج المدرسي لذوي الإعاقة من خلال المرافقة خلال ساعات التعلم،
- صندوق خاص لتمويل برامج النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة،
- دعم الرياضة البارالمبية ووضع برامج للمشاركات الدولية،
- توسيع مجال الخدمات المجانية المفتوحة لذوي الإعاقة لتشمل الرياضة والترفيه،
- توسيع المشاركة السياسية لذوي الإعاقة،
- التغطية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.

حضرات السيدات والسادة الكرام،

إن دفع مسار تعزيز حقوق الإنسان لا سيّما الأشخاص ذوي الإعاقة في القارة الإفريقية يستوجب العمل في هذه المرحلة على التسريع في المصادقة على البروتوكول الإفريقي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي

يراعي خصوصيات مجتمعاتنا وثقافاتنا وأنظمتنا الاجتماعية والاقتصادية بما يمكّن من وضع سياسات وطنية دامجة قابلة للتنفيذ تساهم في دعم المشاركة الكاملة لهم في الحياة العامة.

وبهذه المناسبة أودّ الإشارة إلى أنّ تونس بصدد إستكمال إجراءات الانضمام دون تحفظات لهذا البروتوكول لانسجامه مع أحكام التشريع الوطني الذي يكرّس حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويضمن لهم المساواة في الفرص ولتناغمه مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك مع المبادئ التوجيهية لأجندة الاتحاد الإفريقي 2063 التي تهدف إلى بناء "إفريقيا مزدهرة قائمة على الإدماج والمواطنة والكرامة الإنسانيّة".

حضرات السيدات والسادة الكرام،

انطلاقًا من قناعتها الراسخة بأهمية التعاون الإفريقي وتبادل الخبرات بين دول القارة، فإنّ بلادنا مستعدة لتقاسم خبرتها التشريعية والمؤسساتية مع البلدان الإفريقية من خلال إرساء شراكات فعّالة وتبادل الممارسات الجيّدة في مجالات التأهيل والإدماج والتربية المختصّة والتشغيل بما يُساهم في الارتقاء بجودة الخدمات الموجّهة للأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي الختام، أودّ التأكيد على أهمية تنسيق الجهود في إطار الاتحاد الافريقي ومع المنظمات الدولية والإقليمية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية من أجل حشد الدعم المالي والفني لتنفيذ برامج مشتركة شاملة ومستدامة تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته